مشاركة صاحب المعاني اللغوي في البحث عن مفردات الألفاظ

أو

(مفردات الألفاظ بين علم المعاني وعلوم اللغة)

لابن كمال باشا المتوفى ٩٤٠هـ

قراءة تقويمية وتحقيق

د. حامد صادق قنيبي

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

الظهران - السعودية

اولاً: ابن كمال باشا، شمس الدين احمد(*)

(٨٧٣ ـ ٩٤٠هـ/ ١٤٦٨ ـ ١٥٣٤م)

من علماء الترك المستعربين، بل هو واحد من أكبر المدققين.

اسمه: شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا، الشهير بابن كمال باشا[١]. نشأ في بيت علم وفضل ومكانة عالية.

فجده لأبيه (كمال باشا) من أمراء الدولة العثمانية، كان ذا حظوة لدى سلاطينها، إذ كان مربياً لبايزيد الثاني (ولي العهد آنذاك)، ثم صار (نشانجي)[٢] الديوان السلطاني[٣]. وكان عالماً ومن تلاميذه[٤] التفتازاني[٥]، والشريف الجرجاني[٦]. وكذلك كان والده (سليمان بك بن كمال باشا)، فقد كان من قادة عساكر السلطان محمد الثاني الفاتح وحامل لواء (أماسيا AMASYA) في فتح القسطنطينية عام ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م. وصار بعد الفتح وكيلاً لجند السلطان برتبة (صو باشي)[٧]، أي منصب من تتوفر فيه الكفاية لضبط البلد من جهة السلطان[٨]

* * *

في ظل هذه الأسرة المنعمة نشأ صاحبنا (ابن كمال باشا)، وقد حُبِّبَ إليه العلم والترقي فيه فأكبَّ في شبابه على نهل المعرفة ليلاً ونهاراً. ثم انتظم في سلك الجيش، وخرج سنة ٨٨٧هـ في سفر مع الوزير (ابراهيم بن خليل باشا)، وكان معهم الأمير (أحمد بك بن أورنوس) وهو المقدَّم على سائر الامراء آنذاك، وبينما هم في مجلسهم ذات يوم إذ دخل عليهم رجل من العلماء رثّ الهيئة فجلس في صدر المجلس، مما أثار استغراب ابن كمال باشا، وتساءل عن هذا (الرجل) الذي تقدم على مجلس الأمير، فقيل له: إنه رجل من أهل العلم يُقال له (الملا لطفي).. فكانت هذه الحادثة نقطة تحول في حياة (ابن كمال) إذ تأكد له من يومها أنه لن يبلغ المراتب العالية الاّ اذا اشتغل بالعلم الشريف، وكان له ما أراد، أما أصل الحكاية فلنستمع إلى ابن كمال يرويها بلسانه إذ يقول:[٩]

".. كنت واقفاً على قدمي قُدّام الوزير المزبور. والأمير المذكور عنده جالس إذ جاء رجل من العلماء رثّ الهيئة دنيء اللباس فجلس فوق الأمير المذكور، ولم يمنعه أحد عن ذلك فتحيرت في هذا. فقلت لبعض رفقائي: من هذا الذي جلس فوق هذا الأمير؟ فقال: هو رجلٌ عالم مدرّس بمدرسة (فلبا filibE) يقال له المولى لطفي. قلت كم وظيفته[١٠]؟ فقال:

ثلاثون درهماً. قلت: فكيف يتصدّر هذا الأمير ومنصبه هذا المقدار؟ قال رفيقي: إن العلماء معظمون لعلمهم، ولو تأخر لم يرضَ بذلك ولا الوزير، قال رحمه الله تعالى: فتفكرت في نفسي فقلت: إني لا أبلغ مرتبة الأمير المذكور في الإمارة، وإني لو اشتغلت بالعلم يمكن أن أبلغ مرتبة العالم المذكور، فنويت أن أشتغل بالعلم الشريف".

بعد هذه الحادثة وقَرَ في نفس ابن كمال باشا أن يسلك طريق العلم الشريف، فترك الجيش ولازم المولى لطفي في مدرسة (دار الحديث) بأدرنة، وقرأ عليه (حواشي شرح المطالع)، وقد سبق له قراءة (مبادئ العلوم) في صدر شبابه. ومن شيوخه الذين تلقّى العلم على أيديهم[11]:

١. المولى القسطلاني، مصلح الدين مصطفى

٢. المولى خطيب زاده، محيي الدين محمد

٣. المولى معروف زاده، سنان الدين يوسف

وفي سنة ٩١١هـ صار (ابن كمال باشا) مدرّسا بمدرسة (علي بك) في أدرنة، وقد طلب منه السلطان بايزيد الثاني أن يكتب تاريخ العثمانيين[12].

وفي سنة ٩١٧هـ وليَ التدريس بمدرسة (أسكوب) في اليونان. ثم رجع في سنة ٩٨١هـ الى المدرسة الحلبية بأدرنة.[13] ثم صار مدرِّساً باحدى المدرستين المتجاورتين بأدرنة، وبعدها بإحدى المدارس الثمان[*] [كذا] إلى أن أصبح مدرساً لمدرسة السلطان بايزيد الثاني بأدرنة.

وفي سنة ٩٢٢هـ صار قاضياً لأدرنة، وفي السنة نفسها جعله السلطان سليم الأول[14] (قاضي عسكر الأناضول)[*]، ثم عُزل من هذا المنصب سنة ٩٢٥هـ، وعيّن رئيساً لدار الحديث بأدرنة.

وكان ــ رحمه الله ــ حسن المنظر، حافظ الآداب، لطيف الصحبة إذا جلس مع الأحباب، كريم الشان، عظيم المكان، قليل المقال، كثير التفكير في كلّ حال، وهذه بعض شمائله.

وفي عام ٩٣٢هـ وبعد وفاة علاء الدين الجمالي صار ابن كمال باشا شيخ الاسلام (مفتي الخلافة العلية العثمانية)، ولم يزل في منصب الافتاء إلى أن تُوفي يوم الجمعة الثاني من شوال ٩٤٠هـ، الموافق ١٧ من نيسان ١٥٣٤م في عهد سليمان القانوني.[15]

ودفن في (باب أردنة) بالآستانة في زاوية (محمود جلبي) وقيل في تاريخ موته (ارتحل العلم بالكمال)، وكُتب على قبره (هذا مقام أحمد)، وعلى أكفانه (هي آخر اللباس)، وكلّها تتضمن تاريخ وفاته. وكان يقول ــ رحمه الله ــ وهو محتضر: (يا أحد نجنا مما نخاف) فحسبت بعد موته فكانت تاريخا لوفاته أيضاً بحساب الجُمَّل.

مكانته العلمية:

تكشف مؤلفاته عن شخصيته الموسوعية، ويعتبر بحق من أكابر العلماء العثمانيين. ومصنفاته في: الدين، والآداب، واللغة، وله في تاريخ العثمانيين كتاب كبير ومهم، فضلاً عن مئات الرسائل والمقالات والمقطوعات الشعرية.

لقد اثبت مكانته الرفيعة في كل العلوم التي تناولها، ولقد قرظّه العلماء، وأثنوا عليه بما هو أهله، فقد قال عنه طاش كبرى زاده[16]:

"كان يشتغل بالعلم ليلاً ونهاراً ولم يفتر قلمه، وصنف رسائل كثيرة في المباحث المهمة والغامضة... وكان صاحب أخلاق حميدة حسنة وأدب تام وعقل وافر، وتقرير حسن مخلص، وله تحرير مقبول جداً لا يجازه مع وضوح دلالته على المراد.

وبالجملة أنسى ـ رحمه اللّه تعالى ـ ذكر السلف بين الناس، وأحيا رباع العلم بعد الاندراس، وكان في العلم جبلاً راسخاً وطوداً شامخاً، وكان من مفردات الدنيا، ومنبعاً للمعارف العليا. روّح اللّه تعالى روحه، وزاد في غرف الجنان فتوحه"

وابن كمال باشا عند العثمانيين يشبه جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) عند العرب، فكلاهما زينة العصر. اتفقا في كثرة التأليف والجمع، ولقد أثنى علماء القاهرة على ابن كمال باشا عند زيارته مصر عام ٩٢٣هـ في صحبة السلطان سليم الأول "ياوز" فقد أثبت شخصيته من خلال الجدل والمناقشة، وقد جعله اللكنوي من أصحاب الترجيح المقلدين القادرين على تفضيل بعض الروايات على بعض[١٧]، وقد عقد مقارنة بينه وبين السيوطي فقال[١٨]:

كان [ابن كمال] مساوياً للسيوطي في كثرة التأليف، وسعة الاطلاع في الأدب والأصول، ولكن لا يساويه في فنون الحديث، فالسيوطي أوسع نظرا وأدق فكراً في هذه الفنون منه بل من جميع معاصريه، وأظن أنه لا يوجد مثله بعده، وأما صاحب الترجمة [ابن كمال] فبضاعته في الحديث مزجاة كما لا يخفى على من طالع تصانيفهما فشتان مابينهما كتفاوت السماء والأرض ومابينهما... ولكن ابن كمال باشا عندي أدق نظراً من السيوطي، وأحسن فهماً على أنهما كانا جمال ذلك العصر" وقوله (كتفاوت السماء والأرض وما بينهما).. مبالغة في عمومها، والأصح أن يُقال أنهما نظيران تشابها في كثير من فروع المعرفة، غير أن ابن كمال تميز في اجادته التامة للغات العربية والتركية والفارسية الأمر الذي جعله يقف على اسرارها ويؤلف في فقهها المقارن) فضلاً على أنه عاش طوال حياته رجل سياسة وقضاء. بينما يظل السيوطي متفرداً في علوم الحديث.

مؤلفات ابن كمال باشا:

تذكر الموسوعة التركية أن مجموع تصانيف ابن كمال باشا قد بلغت (٢٠٩) مصنفات، يمكن ادراجها تحت رؤوس الموضوعات التالية:

١. تفسير القرآن الكريم وعلومه.........١٢ مصنفاً
٢. الحديث الشريف وعلومه..........٨ مصنفات
٣. الفقه والشريعة.......................٤٣ مصنفاً
٤. الفلسفة..................................٥٠ مصنفاً
٥. الآداب.................................٢٢ مصنفاً
٦. المنطق...............................٨ مصنفات
٧. التصوف............................. ...مصنفان
٨. الأخلاق.................................مصنفان
٩. علوم العربية ونحوها.................٢١ مصنفاً
١٠. مصنفات باللغة الفارسية............٩ مصنفات
١١. مصنفات في موضوعات متنوعة..٣٢ مصنفاً

ولقد عدد طاش كبرى زاده من مؤلفاته[١٩]:

".. كان عدد رسائله قريباً من مائة رسالة، وله من التصانيف تفسير لطيف حسن قريب من التمام، وقد اخترمته المنية ولم يكمله. وله حواشٍ على الكشاف. وله شرح بعض الهداية. وله كتاب في الفقه (متن). وشرح سماه بالاصلاح والايضاح. وله كتاب في الأصول (متن). وشرح أيضاً سماه تغيير التنقيح[٢٠]. وله كتاب في علم الكلام (متن) وشرح أيضاً. وله حواشٍ على التلويح[٢١]. وله حواشٍ على التهافت للمولى خواجه زاده[٢٢]. وهذا ما شاع بين الناس. وأما ما بقي في المسودة فأكثر مما ذكر، وله يد طولى في الإنشاء والنظم بالفارسية والتركية. وقد صنف

كتاباً بالفارسية على منوال كتاب (كلستان) سماه بنكارستان. وصنف كتاباً في تواريخ آل عثمان بالتركية".

ثانياً

القراءة التقويمية

موضوع هذه الرسالة بيان الصلة بين علم المعاني وعلوم العربية في البحث عن مفردات الألفاظ المستعملة في كلام العرب". وعنوانها الأصلي: "مشاركة صاحب المعاني اللغوي في البحث عن مفردات الألفاظ المستعملة في كلام العرب"

ومفردات الألفاظ مكونة من كلمات، ولكلّ كلمة مفردة معنى جزئي، وتركيب صرفي، وصيغة اشتقاقية. وميدان معالجة الكلمة والحالة هذه في علم المعجم، أو علم الصرف[٢٣].

أمّا التراكيب فقوامها مجموعة من المفردات[٢٤] يجمعها نظام يقتضيه علم النحو سمّاه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) النظم، وأحياناً التّعليق، ولكلّ تركيب في سياقه معنى اضافي يختلف عما يقتضيه ظاهر التركيب. وميدان معالجة التراكيب علم النحو والبلاغة. والمعنى الدلالي ليس إلاّ محصّلة معان متعددة في تركيب الجملة: منها المعنى الصرفي، والمعنى النحويّ، والمعنى المعجميّ.

وعلوم العربية متداخلة يخدم بعضها بعضاً، يقول عبد القاهر الجرجاني في شرحه لفكرة التعليق: "واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشّك: أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسببٍ من تلك. وهذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس. وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسببٍ من صاحبتها ما معناه وما محصوله؟.. وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن نعمد إلى اسم فنجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو نعمد إلى اسمين فنجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخى في كلام هو لاثبات معنىً أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف. وعلى هذا القياس"[٢٥]. وبعد أن شرح عبد القاهر (التعليق) على هذا النحو الذي يفهم منه أنّه وضع الكلمة الموضع الذي يقتضيه علم النحو من فاعلية ومفعولية وحالية..الخ[٢٦]، قال: "وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلاّ بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كلّه مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته، بان ذلك الأمر على ما قلناه: من أنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأنّ الكلم تترتب في النطق، بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداءَ حروف لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر: أنْ يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"[٢٧].

إذن فعبد القاهر يدعو إلى تلاحم (دلالة النحو) و (دلالة المعنى) في خدمة اللغة. ولما كانت المعاني متجددة في حياة اللغة. والألفاظ محدودة فإنّ تجدد الأساليب وتطور الدلالات التركيبية من طبائع اللغات. ومن هنا تأتي أهمية رسالة (ابن كمال)، إذ تناول بالدرس مشاركة المعجمي والبلاغي في البحث عن هذا الجديد في مفردات الألفاظ وأساليبها المولدة في

كلام العرب.

ويتجدد في حياتنا اللغوية المعاصرة ضرورة التصدي لهذه الظاهرة، فلقد باتت آلاف الألفاظ الحضارية والمصطلحات المختلفة في شتى فروع المعرفة بانتظار أن تحتل مكانها في المعجم العربي.. ذلك لأنها غدت تؤلف جزءاً مهماً من الثروة اللغوية التي يستخدمها الانسان المعاصر. يقول محمود فهمي حجازي تحت عنوان (اتجاهات التغير في البنية والمعجم)[٢٨]: "أما التطور في الكلمات فأبعد مدى واكثر وضوحاً، إن وزن فاعل ووزن مفعول والأوزان الأخرى هي هي، لم يكد يطرأ عليها تغير في البنية ولكن التغير في هذه الأوزان يكمن في بناء كلمات جديدة لم يكن يعرفها المجتمع البدوي القديم. ولننظر نظرة بسيطة إلى مادة (جمع)[٢٩] في (لسان العرب) مقارنين اياها بنفس المادة في معجم دوزي المكمل للمعاجم العربية..))

والملاحظ استجابة المُعْجَميينَ والمَجْمعيين لهذا المطلب[٣٠].

* * *

ومفهوم (اللغة) عند (ابن كمال).. البحث في المفردات ودراستها وجمعها على نحو ما نجده في معاجم المعاني والرسائل اللغوية، وهو بهذا المعنى يرادف مصطلح (متن اللغة)، يقول في الرسالة موضوع التحقيق <س ٢١أ>: ".. ونظير الفرق المذكور بين متن اللغة، وعلم اللغة. فانّ الثاني لتناوله علمي الصرف والاشتقاق أعمّ من الأول"، ويقول السيوطي مفرّقاً بين عمل النحوي، وعمل اللغوي: "اعلم أن اللغويّ شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحويّ فشأنه أن يتصرف فيما ينقله ويقيس عليه"[٣١].

أما علم المعاني وإن اشتهر ضمّه إلى علوم البلاغة فهو ليس إلاّ دراسة لغوية تدخل في إطار النحو بمعناه الدقيق. لأنّ علم المعاني يُعنى بدراسة الجملة، وما يكون فيها من حذف أو ذكر، أو تعريف أو تنكير، أو تقديم أو تأخير، أو قصر أو وصل، أو ايجاز أو إطناب. يقول ابن كمال < س ٧ اب >: ".. ويشارك النحوي في البحث عن المركبات إلاّ أنّ النحويّ يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحة وفساداً، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد. وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبّر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه، ومرجع تلك الفصاحة إلى الخلو من التعقيد. فما يُبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو".

ثم إن ابن كمال يسير على خُطى عبد القاهر الجرجاني، وهو يجدد دعوته في الدرس اللغوي المبني على النظرة الشمولية.. فهو ـــ مثلاً ـــ يساوي بين مصطلحي الفصاحة والبلاغة[٣٢]. وعبد القاهر قد بنى نظرية النظم على أساس عدم التفرقة بين اللفظ والمعنى، ومن ثَّم بين الفصاحة والبلاغة، يقول[٣٣]: يصحّ التعبير عن المعنى بلفظين مختلفين، ثم يكون لأحدهما مزية على الآخر، وأن أحدهما فصيح، والآخر غير فصيح..". وإنما تتحقق الفصاحة عنده بعد التأليف وصوغ العبارة، لأن الكلمة في حال افرادها لا تفضل غيرها وإنما يظهر التمايز في إطار السياق وحسن الأداء، وتمام المعنى. يقول[٣٤]: "وهل تجدُ أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلاّ وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟ وهل قالوا: لفظة متمكنة ومقبولة، ومن خلافه قلقة ونابية ومستكرهة، إلاّ وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما، وبالقلق والنبو عن سوء

التلاؤم، وأن الأولى لم تَلق بـالثانية في معناها، وأنّ السابقة لم تصلح أن تكون لفظاً للتالية في مؤدّاها..".. ودلّل على ما ذهب إليه بأمثلة.. منها كلمة (أخدع) ومجيئها في أبيات للصِمَّة بن عبد الله، والبحتري، وأبي تمام. فلقد حسُنت في قول الصمة، والبحتري. ولكنها لم تحسن في قول أبي تمام.. وانتهى بعد ذلك العرض إلى القول: ان الكلمة لا تحسن إذا حسنت من حيث هي لفظ منفرد دون أن يكون لها حال يوجب حسنها مع أخواتها. وإلاّ فالألفاظ إما تحسن أبداً، أو لا تحسن أبداً على حدٍّ تعبيره[٣٥].

إنَّ ماسقناه من آراء عبد القاهر، يعطي دليلاً على نظرته الشمولية إلى اللغة. فالصورة الجمالية عنده أجزاء يكمل بعضها بعضاً، وهي تستمد قيمتها من النظم، وتكتسب فضيلتها من السياق. وهو بهذا الاتجاه يبني للذوق منارات، ويكشف عن الفروق والدقائق بين أنماط الأساليب.

لقد كان الدرس اللغوي عند المتقدمين يهدف إلى الحفاظ على اللغة وصيانة القرآن الكريم من اللحن والتحريف. وعلوم اللغة متداخلة، ومِن الخطأ الفصل بين فروعها، فالواحد منها يخدم الآخر. فعلم الصرف ـ مثلاً ـ لا يمكن أن يستقل عن النحو، وكلاهما يتلمس العون من علم الأصوات. وهذا ما نجده في (الكتاب) لسيبويه (ت ١٨٠هـ) حيث جاء مشتملاً على مسائل النحو والصرف وكثير من قضايا الأصوات.

وإذا كان علم النحو يُعنى بالجمل من حيث صحة التراكيب لتحقيق الاتصال بين الناس فإنّ ـ أيْ علم النحو ـ لا يقوم كيانه دون أن يرفد من علم الصرف بالمواد الأولية، والتي يمكن أن توصف بأنها خطوات ممهدة أو وسائل لتحقيق الغاية. فنحن نتعلم من علم الصرف حالات الاسم مفرداً أو مثنى أو جمعاً، ثم نوظّف هذه المعرفة في تركيب العبارات والجمل وفق مقتضيات علم النحو دون إخلال بأساسيات العلوم الوسائل. وهكذا يبدو اعتماد العلمين على بعضهما كما لو كانا كلاً متكاملاً.

ومع ذلك فقد تطالعنا بعض الأعمال في جهود المتقدمين إذ تشتط في معالجة الصرف وتنحو بمسائله الى المناقشات الجزئية التي تتركز حول الكلمات بوصفها ألفاظاً، لا بوصفها مداخل تمهيدية نستطيع أن نستخلص منها قواعد عامة تخدم الباحث في التراكيب وقضايا النحو والاسلوب. ولقد أدّى ذلك إلى أن يدرس الصرف مستقلاً عن النحو غير متصل به على حين كان المفروض أن يلتحم العلمان لتكاملهما واعتماد بعضهما على بعض.

وابن كمال في معالجته لهذا الموضوع يدرك الرابطة الوثيقة بين فروع اللغة، إذ يقرر أن تمام البحث في هذه الفروع إنما يعتمد على ربطها بعضها ببعض، فهو يقول <س ١٦ب>: "اللغوي يبحث عنها (أي المفردات) من جهة مادتها في علم متن اللغة، ومن حيث هيئاتها في علم الصرف، ومن جهة نسبة بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية في علم الاشتقاق. وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة فصاحتها وعدم فصاحتها وحسنها وقبحها. والفصاحة لا تستلزم الحُسن فان اللفظ الفصيح يختلف حاله حسناً وقبحاً باختلاف المقام..".

ويذهب بعد ذلك في التدليل على ما يذهب إليه في هذا الباب، حيث يقول < س 17 أ>: "إنّ المعتبر عند صاحب المعاني الاستعمال دون الوضع. والاشتهار دون الصحة"، ويتبنى الرأي القائل: <س ١٧ب>:".. ولهذا قيل: الخطأ المستعمل أولى من الصواب النادر..". ويرفع مكانة علم المعاني إذ إنه تمام علم النحو، يبحث في الجملة على مستوى فوق مطلق

الصحة والفساد.. إلاّ ان مطابقة الكلام للمقام لا تتمُّ ولا يمكن أن تتمَّ إلاّ بعد مراعاة قواعد النحو، وهذا ما أدركه عبد القاهر الجرجاني، ودافع عنه ابن كمال، ونراه من مناسبة لأخرى يؤكد ذلك.. فهو عند عرضه لنظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، يقول <س ١٧ب>: "ومرادهم من النظم في أمثال هذا المقام توخي معاني النحو فيما بين الكلام حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام، والنظم بهذا المعنى أسُّ البلاغة، وأمُّ الاعجاز"[٣٦] .. ثم يقول <س ١٨أ>:".. وإذا تحققت ماذكرناه فقد ظهر عندك أنَّ التراكيب الخالية من الفصاحة ساقطة عن نظر صاحب المعاني دون النحوى، وكذا ساقطة التراكيب التي لاحظ لها من الخواص الخطابية. ومن هنا تبيّن أنَّ موضوع علم النحو أوسع دائرة من موضوع علم المعاني رغم أن البحث فيهما على الاطلاق، إلاّ أنَّ النحويّ ينظر إلى هيئاتها التركيبية وتأديتها المعاني الأصلية. وصاحب علم المعاني ينظر إلى افادتها المعاني المغايرة لأصل المعنى.."[٣٧]

ثم يؤكد ابن كمال صلة هذه العلوم بعلم المحاضرة، ثم يفرّق بين البليغ صاحب الملكة المبدع ومَنْ فقه أسرار المعاني ولوازمه. وكذلك بين الشاعر والعالم بصناعة العروض وقرض الشّعْر. يقول < س ٢٠أ>:".. واعلم أن نسبة هذين العِلْمين ــ علم المحاضرة وعلم المعاني ــ إلى البلاغة، وهي ملكة الاقتدار على ايراد كلِّ كلام يُعتنى به وفق القوانين المذكورة في العلمَيْن المزبورين كنسبة علمي القوافي والعروض إلى قرض الشِّعْر، وكما إنَّ العالِم بهما لا يلزم أن يكون شاعراً، فكذلك العالم بذينك العلمين لا يلزم أن يكون بليغاً. وهذا هو السِّرُّ في انَّ كثيراً من مهرهما لا يقدر على تأليف كلام بليغ".

وعلى العموم فرسالة ابن كمال هذه تتسم بالاقتضاب والايماء، وهي أشبه ما تكون بالبحوث المحكمة في عصرنا الحاضر، فهو يحاول أن يستقصي مراجعه ومصادره، ويسند الأقوال إلى أصحابها. ورغم انّه يعوِّل على كتب المتقدمين الاّ أنه يتخيّر منها النصوص التي يغلب عليها طابع الاتقان والدقة. وبذلك يتبنى موقفاً يمكن أن نصفه بالأصالة وصحة الاتجاه، في عصر ــ القرن العاشر ــ غلب عليه طابع التجميع الموسوعي، والشروح، والتخليط، والاستطراد غير المجدي.

ولعل هذه الرسالة في مضمونها جاءت مكملة لما سبق لابن كمال دراسته في مجموعة من الرسائل في هذا الباب، وهي: (الكلمة المفردة) و (اللفظ قد يوضع لقيد) و (النظم والصياغة) و (المزايا والخواص)[٣٨].

ويدعو ابن كمال في دراساته هذه إلى التجديد في الدرس اللغوي وإحياء آراء عبد القاهر الجرجاني، والتي ليس بينها وبين المعاصرة فاصل كبير، وهي تأتي في زمن هيمن فيه (مفتاح العلوم) لابي يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، ونظمه، وشروحه، وتلخيصاته.. فكانت محاولة للخروج من التأثر بالمنطق والفلسفة والعلوم العقلية إلى فهم روح البلاغة، واثراء الاحساس في تذوق النص الادبي، ووضع البلاغة والنحو وضعاً سليماً في خدمة اللسان العربي. وإنما تقوم اللغة بمجموعة العلاقات بين الدلالات ورموز المعاني المتمثلة في الألفاظ لأداء ما في النفس. وليس للفظ المفرد أهمية مهما بلغ من انسجام في حروفه، وحسن وقعه وجرسه، وإنما تبدو أهميته حين ينتظم مع غيره، ويتلاءم مع ما يجاوره ويتوافق معه.. والأداء العربي لا يمكن أن يتحقق إلاّ لمن كان عارفاً بالطرائق الصحيحة في القول، متمرساً بالأساليب العربية الدقيقة، مزوداً بالمعرفة النحوية عن طريق الذوق والمعايشة لما تزخر به العربية من روائع القول.

* * *

وصف نسختي المخطوط

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين في المكتبة السليمانية باستانبول. الأولى: نسخة المكتبة السليمانية (رقم ١٠٤٥)، وقد رمزت لها بالحرف (س)، وجعلتها بمثابة النسخة الأم إذ عزوتُ إليها في الدراسة دون النسخة الأخرى. وهي قريبة العهد بحياة المؤلف، إذ كان تاريخ نسخها في سنة ٩٩١هـ. وهي بخط تعليق، ولا تخلو من تحريف وتصحيف. وتقع ضمن مجموع بدءاً من الورقة ١٦ب الى ٢١أ. والصفحة الواحدة منها (١٩) سطراً، وقياس كتابتها (٦١× ١٢٢ملم).

وتمتاز النسخة بأنها خزائنية دونت في خاتمة المجموع وقفية السلطان هكذا: وقف السلطان الأسعد الأحمد وتخليد الخاقان الأمجد الأكمل الصارف همته الجليلة نحو الحرب، المُعرب عن معالي الحسنات السلطان ابن السلطان أبو الفتوح والمغازي محمود خان ابن السلطان مصطفى خان رزقه الله أطول الأعمار وطول الآماد، وجعل وقت خلافته العلية العدالة. وأنا الفقير للّه سبحانه وتعالى مصطفى طاهر المفتش بالحرمين الشريفين المحرمين. غُفر له".

وجاء في الورقة (١٤٧): "وقع الفراغ من تحرير الرسائل للعلامة ابن كمال باشا في أواخر جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين وتسعماية على يد أحقر الورى محمد ابن حسن الشهير بسبري زاده".

أما النسخة الثانية، فهي نسخة "بغداد وهبي" (رقم ٢٠٤١)، وقد رمزت لها بالحرف (ع)، وهي نسخة جيدة، وخطها تعليق جميل، ونص الرسالة يقع في الورقات (٢١٤ — ٢٢٤)، والصفحة الواحدة منها (٢١) سطراً، وقياس كتابتها (٥٦ × ١٣٠ملم). والمجموع كتبه (أبو السعود). وفي الصفحة الأخيرة ترجمة موجزة للمؤلف جاء فيها: "هذه الرسائل للمولى العلامة أُستاذ أرباب الفضائل أحمد بن أحمد بن سليمان بن كمال باشا رحمه اللّه تعالى، من أكابر العلماء وأفاضل الفضلاء، جمع جميع العلوم، وتفرد في كلها سراجاً منيراً يهتدي بمناره الروم...".

وقد كانت خطتي في تحقيق هذه الرسالة إثبات الفروق بين النسختين. كما قمت بمراجعة النصوص على مصادر ابن كمال حيثُما وجد المطبوع منها. ولم أرَ ضرورة إلى التعريف بالاعلام لأنها مشهورة في حقل الاختصاص، وهي قليلة على العموم.

ثالثاً

تحقيق الرسالة..

"رسالة في مشاركة صاحب علم المعاني اللغوي في البحث عن مفردات الألفاظ"[٣٩]

بسم الله الرحمن الرحيم[٤٠]

الحمد لوليه، والصلاة على نبيه. اعلم أنَّ صاحب علم المعاني[٤١] يشارك اللغويَّ[٤٢] في البحث عن مفردات[٤٣] الألفاظ المستعملة في كلام العرب. إلاّ أنَّ اللغويَّ يبحث عنها من جهة مادتها في علم متن اللغة، ومن حيث هيئاتها في علم الصرف، ومن جهة نسبة بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية[٤٤] في علم الاشتقاق <ع ١٤٥ب>. وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة فصاحتها[٤٥] وعدم فصاحتها[٤٦] وحسنها وقبحها[٤٧]. والفصاحة لا تستلزم الحُسْنَ فإنَّ اللفظ الفصيح يختلف حاله حسناً وقبحاً باختلاف المقام، أعني موضعه من الكلام[٤٨]، فكم من لفظ فصيح حَسُنَ[٤٩] في مقام وهو بعينه قبيح في مقام آخر. ذكره الشيخ عبد القاهر[٥٠] في دلائل الإعجاز، وقال[٥١]: "ومما يشهد لذلك[٥٢] أنك ترى الكلمة <س ١٧ أ> تروقك

وتؤنسك في موضع، ثم تراها[53] بعينها تتقبل عليك وتوحشك[54] في موضع آخر".. ثم أورد أمثلة يطول بذكرها الكلام. ثمَّ إن المُعتبر عند صاحب المعاني الاستعمال دون الوضع، والاشتهار دون الصحة. وإنما قلنا الاستعمال دون الوضع لأن الأوّل قد ينفكّ عن الثاني. فإنّ الألفاظ المستعملة في كلام العرب قد لايكون لها وَضْعٌ[55] لمعنى من المعاني كالذي يُذكر اتباعاً[56] وذلك كثير، منها لفظ (الداج) في قولهم: "هؤلاء الدَّاجّ وليسوا بالحاجّ"[57] ذكره صاحب الكشاف[58] في تفسير سورة البقرة. وقال الشراح: انه اتباع. وعند الجوهري[59]، هو بمعني الأعوان والمكارين[60]. وما هو من قبيل الاتباع هو الداجة مخففاً، يقال: ما تركتُ من حاجة ولا داجة[61] إلاّ أتيت[62].

وإنما قلنا الاشتهار دون الصحة لأنّ الأول قد يتحقق بدون الثانية، كما في اللفظ المشهور فيما بين القوم الدائر على ألسنتهم، قال صاحب الكشاف[63]: والانعدام وإن كان من الألفاظ المحدثة فإنّ أهل اللغة لم يجوّزوا (عدمته فانعدم)، لأنّ عدمته بمعنى لم أجده. وحقيقته يعود إلى قولك: مات[64]. وليس له مطاوع فكذا انعدمت[65] إذ ليس فيه إحداث فعل.

وذُكر <ع، ١٤٦ أ> في المفصّل[66]: ولا يقع، يعني (انفعل) إلاّ حيث علاج وتأثير، ولهذا كان قولهم: انعدم، خطأً، إلاّ أنه لما شاع استعماله في الكتب صار استعماله أولى[67] من غيره، لأنه أقرب إلى الفهم <س ١٧ ب>، ولهذا قيل: الخطأ المستعمل أولى من الصواب النادر[68]" إلى هنا كلامه.

وبما قررناه اتضح فرق آخر بين بحث صاحب المعاني، وبحث اللغوي عما يتعلق بمتن اللغة، من حيث إنّ اللفظ الذي لا وضع له وإن كان مستعملاً كـ (الداج). والذي لا صحة له ــ وإن كان مشتهراً ــ كـ (الانعدام)[68] ساقطٌ[69] من اعتبار[70] اللغويّ غير ملتفت إليه عنده بخلاف صاحب المعاني.

ويشارك النحويُّ في البحث عن المركبات إلاّ أنّ النحوي[71] يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحة وفساداً، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد[72]. وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبّر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه، ومرجع تلك الفصاحة إلى الخلو من التعقيد. فما يُبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد يُبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم[73] النحو[74]. ومَنْ وَهَم أنه مجرد دعوى فقد وهم[75].

ومن جهة المزايا والمزّية على ما صّرح به الشيخ في دلائل الاعجاز ــ خصوصية في كيفية النظم وطريقة مخصوصة في نسق الكلام بعضه على بعض، ومرادهم من النظم في أمثال هذا المقام: توخي معاني النحو فيما بين الكلام على حسب[76] الأغراض التي يصاغ لها الكلام[77]، والنظم بهذا <ع، ١٤٦ ب> المعنى أسُّ البلاغة وأمُّ الإعجاز ــ صرح به <س ١٨ أ> صاحب الكشاف.[78]

ومن جهة إفادة الخواص الخطابية وهي ما سبق من التركيب إلى فهم العرّاف[79] عند سماعه جارياً مجرى اللازم له لا لذاته بل لصدوره عن البليغ، فالوصل والفصل وكذا الايجاز والاطناب من جنس المزايا المذكورة في حد السكاكيّ لعلم المعاني، يقول[80]: وما يتصل بها من الاستحسان، فافهم وتدبّر أحسن التدبر. وإنما قيدنا الخواص الخطابية احترازاً عن الخواص الاستدلالية فانها بمعزل عن نظر صاحب علم المعاني، وماسبق إلى وَهْم السكاكيّ من أن باب الاستدلال من أجزاء علم المعاني

قال في حقه[81]: "ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال، لم أرَ بُدًّا من التسمح بهما" وهذا من خطرات[82] وساوسه[83].

وإذا تحققت ماقررناه فقد ظهر عندك أنّ التراكيب الخالية عن الفصاحة ساقطة عن نظر صاحب المعاني دون النحوي[84]، وكذا ساقطةٌ التراكيب التي لا حظَّ لها من الخواص الخطابية[85]. ومن هنا تبين أن موضوع علم النحو أوسع من دائرة علم المعاني رغم أنّ البحث فيهما عن المركبات على الإطلاق، إلاّ أنّ النحويّ ينظر إلى هيئاتها التركيبية وتأديتها المعاني الأصلية[86]. وصاحب علم المعاني ينظر إلى إفادتها المعاني المغايرة لأصل المعنى[87]. لأنّ مَبنى ماذكر على أن لا يتحد العلمان المذكوران[88]. وقد عرفت <ع ١٤٧أ> عدم صحة ذلك المعنى. وأغرب منه القول: "بل تفصح <س ١٨ب> معظم أبواب أصول الفقه من أيِّ علم هي ومَنْ يتولاّها[89]" ـ أراد أنّ مباحث الحقيقة والمجاز[90] والتصريح والكناية ونحوها من هذا العلم[91]. وقد تولاّها صاحبُ علم الأصول[92]. ومنشأ ذلك القول الغفول عن استمداد بعض العلوم عن بعض، فإنّ تلك المباحث قد أُوردت في العلم الأول[93] على سبيل المبدئية يهتدي[94] على ذلك نعتهم[95] ايّاها بالمبادئ اللغوية[96]، فليس فيه شيء من الضمِّ لعلم البلاغة كما توهم ذلك المتصلف[97] حيث قال[98]: لا ترى علماً لَقِيَ من الضّم ما لقِي ثم ذكر ما نقلناه عنه آنفاً.

بقي هنا شيء آخر لابُد من التنبيه عليه، وهو أنه قد يبحث في علم المعاني عن المدلولات[99] الوضعية والمعاني اللغوية[100] للألفاظ المفردة، والهيئات التركيبية، كالتأكيد، فإنه يبحث عنه من حيث أنه مدلول إنّ واللام والجملة الاسمية. وهذا النوع من البحث لصاحب علم المعاني، لمعرفته وجه تطبيق الكلام على مقتضى المقام. فإنه كما[101] لم يعلم ماالذي يدلُّ على التأكيد، لا يحصل له معرفة وجه تطبيق الكلام على مقتضى مقام[102] التأكيد من البحث فيه عن المعاني الوضعية للألفاظ المفردة، والهيئات التركيبية المشاركة[103] بينه وبين علمي اللغة والنحو من جهة أخرى. وإنما قلنا من جهة أخرى[104]، لأن المشاركة المذكورة فيما سبق في ذات الموضوع[105]، وهذه في نفس المسألة. وليس الأمر على ما ظهر <س ١٩أ> في بادئ النظر، فإنّ المنظور فيه ـ في علم المعاني ـ ليس[106] المعاني الوضعية التي هي مقتضيات المقام كالتأكيد، والإشارة إلى القريب <ع ١٤٧ب> والبعيد والمتوسط المقصورة بهذا وذلك وذاك، وإنما كون تلك المعاني مدلولات الألفاظ والهيئات التركيبية فخارج وضعيته[107]، وإنما يذكر فيه على وجه المبدئية لما مر أنّه لا بُدّ من معرفته. وحصول الغرض منه هو[108] الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى المقام، وبهذا يتبيّن جهة استمداد علم المعاني من العلمين[109] المذكورين فلا اشتراك بينه وبين ذينك العلمين من الجهة المذكورة، ولم يتبيّنه[110] لما قررناه في مَنْ[111] قال في (شرح قول صاحب المفتاح) "وان[112] يقصد بذلك"، يعني: بايراد المسند إليه[113] اسم إشارة[114] بيان حاله في القرب والبعد والتوسط، كقولك هذا وذلك وذاك[115]، فإنّ جَعل القرب والبعد والتوسط داخلة في معاني أسماء الإشارة كان هذا بحثاً لغوياً ذُكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص، وإن جعلت خارجة عنها يقصدها[116] البلغاء بحسب مناسبة[117] الألفاظ في القلة والكثرة والتوسط كان من علم المعاني، ثم إنه غَفَل عَما ذكره في الحاشية المنقولة عنه في ترجيح قوله لمعان مغايرة[118] لأصل المعنى على قولهم لمعانٍ زائدةٍ على أصل المعنى

بهذه العبارة[119] ولم يقل لمعانٍ زائدة على اصل المعنى كما هو المشهور ليشمل[120] المعاني التضمينية إذ موجبه عدم الفرق بين جعل القرب والبعد <س ١٩ب> والتوسط داخلة في معاني اسماء الإشارة وجعلها خارجة عنها في كونها من[121] علم المعاني على رأيه لتحقق المغايرة لأصل المعنى على كلا التقديرين.

فإن قلت أليس علم المعاني يشارك علم المحاضرة أيضاً حيث لابُدّ في كل منهما تتبع مقتضيات المقامات؟ قلت: <ع ١٤٨أ> هذا ماهو[122] الظاهر في بادئ النظر. والحقُّ وراء ذلك، وتحقيقه يستدعي نوع بسط في الكلام بتفصيل حقيقة ذينك العلمين[123]. فنقول ومن الله التوفيق، وبيده أزمّة التحقيق:

علم المحاضرة عبارة عن ملكة الاستحضار للمواد المناسبة لكلِّ واحدٍ من مقام الجدّ والهزل والمدح والذَم والشكر والشكاية والترغيب والترهيب والتهنئة والتعزية ونحو ذلك، سواء كانت المواد مرتبة على نهج البلاغة مصبوبة في قالب إفادة الخطابيّة أو لم تكن[124] كذلك. فصاحب علم المحاضرة من حيث إنّه[125] صاحبه[126] لا يلزم[127] أنْ يكون بليغاً عالماً بقوانين المعاني والبيان لما[128] انَّ البليغ من حيث إنّه بليغ لا يلزم أن يحصل له تلك الملكة[129] المذكورة فيكون صاحب علم المحاضرة[130]. وإذا تقرر هذا.. فرأسُ مال المحاضر هو الاستحضار المذكور، وأما معرفة المقامات المذكورة وما بينها من الفروق[131]، ومعرفة مقتضياتها وتمايز بعضها عن بعض فحاصلة لكلِّ لبيب[132] وليس من شأنها أن يُعدَّ من أجزاء علم من العلوم المدوّنة. بخلاف[133] معرفة المقامات المذكورة في علم المعاني، ومعرفة مابينها من الفروق الدقيقة <س ٢٠أ>، ومعرفة مقتضياتها المبنيّة على الاعتبارات اللطيفة ممتازاً[134] بعضها عن بعض[135] فإنها نظرية لا تحصل بطريق الكسب إلاّ للأفراد المجبولة طبعها على السلامة والسداد. وإنما قلنا بطريق الكسب لأنَّ حصولها بطريق آخر عامٌ للبلغاء السليقية[136] من[137] عامة الأعراب.

وهذا لا ينافي نظريتها[138] نظراً الى مَنْ لايقدر <ع ١٤٨ب> على تحصيلها[139] إلاّ بالكسب، فلذلك، أيْ لكون المعرفة[140] المذكورة نظريةً، كانت داخلة في حقيقة علم المعاني. وبهذا التفصيل تبيّن أن علم المعاني لا يشارك علم المحاضرة لما عرفت أن مافيه الاشتراك بين صاحب علم المعاني وصاحب علم المحاضرة[141]، وهو المعرفة الخارجة عن حدِّ ذينك العلمين.

وأما جهة الاشتراك بين علم المعاني وبين علم البيان، وجهة الامتياز بينهما فمذكورتان في الكتب المتداولة، وقد فرغنا[142] عن تحقيق تينك الجهتين بتفصيل مشبع في بعض تعليقاتنا.

واعلم أن نسبة هذين العلمين إلى البلاغة، وهي ملكة الاقتدار على ايراد كلام يُعتنى به على وفق القوانين المذكورة[143] في العلمين المزبورين كنسبة علمي القوافي والعروض إلى قرض الشعر، وكما إنَّ العالم بهما لا يلزم أن يكون شاعراً[144].

فكذلك العالم بذينك العلمين لا يلزم أن يكون بليغاً[145]، وهذا هو السِّرُّ في أنَّ كثيراً من مهرتهما لايقدر على تأليف كلام بليغ. وقرض الشِّعر في اللغة بمعنى قول الشعر خاصّة، ذكره الجوهري في الصحاح[146]. ومن ذهب عليه هذا المعنى ذهب[147] الى أن القَرْض <س ٢٠ب> المضاف إلى الشِّعر بمعنى القطع، حيث قال: القَرْض: القطع. والقَرِيضُ: الشعر لأنه قطع قطعاً، فصرف اطلاق الاسم المذكور عن وجهه، فإنه بحكم الوضع الخاص، وعلى كلٍّ[148] ما ذكره يكون بحكم الوضع

العام، وفيه شيء آخر، وهو أنّ القــرض المذكور لو كان بمعنى القطع لكان علم العروض[١٤٩] أحق بذلك الاسم، ثم إن اطلاق القريض على الشِّعْر بطريق الاستعارة صرّحَ به الميداني في مجمع الأمثال حيث قال في شرح المثل القائل: "حَالَ <ع ١٤٩أ> الجَريض دون القريض"[١٥٠]. الجريض: الغُصَّة[١٥١] من الجَرَض، وهو الريق يُغَصّ[١٥٢] به. والقــريض[١٥٣] الشِّعْر، وأصله جَرَضَ البعير. وحال: منع.

ومن هنا تبيّن خلل آخر في القول المذكور، لأن مبناه على أن يكون القريض[١٥٤] المطلق على الشِّعْر من القرض بمعنى القطع.

وإذا عرفت أن قرض الشعر كقرينه[١٥٥]، وهو إنشــاء النثر من[١٥٦] قبيل العمل فقد تحققت أن إضافة العلم إليه كإضافته إلى إنشاء النثر في قولهم ما يختص فيه البحث بالمنثور[١٥٧] علم إنشاء النثر. ومَنْ فَرق بينهما قال في الأول: ويختص بالمنظوم، فالعلم المُسمّى بقرض الشعر، وقولهم علم النثر. قلت: نعم فإنَّ الثاني يتناول علمي[١٥٨] القــافية والعروض، بخلاف الأول. ولذلك ذكروا عند تعداد العلوم الأدبــية: علم قَرْض الشِّعْر دون علم الشِّعْر. قــال العلامة الزمخشــري <س ٢١أ> في رســالته الموسومة بـ (الزاجرة للصغار ممن معارضة الكبــار) ــ العلوم ترتقي إلى اثني عشر صنفاً. وعَدَّ كلَّ واحــد من العلوم الثلاثة المعتبرة[١٦٠] المذكورة صنفاً مستقـــلاً، ولو كان أحـــــد المعدودين[١٦١] علم الشعر لما صحَّ ذلك.

ونظير الفرق المذكور بــين علم متن اللغة، وعلم اللغة. فإنَّ الثاني لتناوله[١٦٢] علمي[١٦٣] الصرف والاشتقاق أعم من الأول.

الهوامش

١) يحلو لبعض الدارسين تسميته بـ/كمال باشا أوغلو، أو كمال باشــا زاده. على أن (أوغلو) كلمة تركية تعني ابن، و((زاده) كلمة فارسية تعني ابن أيضاً. ولكننا نؤثر تسميته بابن كمال باشا كما كان يحلو أن يســمى نفسه بذلك.

٢) نشانجي، أي: الذي يختم المراســيم والمكاتيب بختم "الســيد العظيم" المعروف بطغراء السلطان.

٣) عاش عهدي الســلطانين محمد الثاني الفاتح ابــــن مراد (٨٥٥ ــ ٨٨٦هــ/ ١٤٥ ــ ١٤٨١م)، وبايزيد الثاني ابــن محمد الفاتح (٨٨٦ ــ ٩١٨هــ/ ١٤٨١ ــ ١٥١٢م).

٤) انظر: الشقائق النعمانية ص ٢٩٥.

٥) التفتازاني، هو سعود بن عبد الله التفتازاني، الملقب بســعد الدين (ت ٧٩١هــ)، العلاّمة الأصولي المفسر المتكلم المحدث البلاغي الأديب. له مصنفات في علوم شتى منها: التلويح في كشــف حقــائق التنقــيح في الأصول، وحاشــية على شــرح العضد على مختصر ابــن الحاجب في الأصول، والمطول الذي وضعه شرحاً لتلخيص المفتاح للســكاكي، وله حاشية على الكشاف ولم يتم ترجمته: بــغية الوعاة في طبقــات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي/ ١٩٦٤م) ص ٣٩١، الفوائد البــهية في تراجم الحنفية للكنوي ابي الحسنات، تصحيح محمد بدر الدين النعســاني (القــاهرة، مطبــعة السعادة، ط١، ١٣٢٤هــ) ص ١٣٤ ــ ١٣٧.

الاعلام للزركلي، (بــيروت ط٣، ١٩٦٩م) ٨/١١٣ ــ ١١٤. ابجد العلوم للقنوجي (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، عن الطبعة الاولى ١٢٩٦هــ، ٣/٥٦).

٦ــ الشريف الجرجاني، هو علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦هــ)، من

كبار العلماء بالعربية، كان بينه وبين التفتازاني مباحثات ومحاورات في مجلس تيمورلنك. من مصنفاته: التعريفات، وشرح مواقف الايجي، والحواشي على المطول التفتازاني، وشرح على حاشية القاضي العضد على مختصر المنتهى.

٧) انظر: الشقائق النعمانية ص ٢١٥ ـ بالاضافة إلى شهرة الفاتح كقائد عسكري طموح، فلقد كان شاعراً محباً للعلم والعلماء، وكان يجيد عدة لغات شرقية وأوروبية وله ديوان شعر بالتركية مطبوع.

٨) انظر: معجم صفصافي (تركي عربي) للصفصافي احمد المرسي، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م، ص ٤٧١.

٩) الشقائق النعمانية ص ٢٢٦.

١٠) كذا في الأصل ولعل المقصود: مرتبه أو وظيفته.

١١) انظر: طاش كبرى زاده، الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان ج٢ م٢ ص ٥٩٢.

١٢) انظر المرجع السابق ص ٥٩٣.

١٣) انظر المرجع السابق ص ٥٩٣ ـ ٥٩٤.

*) أنشأها السلطان محمد الفاتح، وتعرف هذه المدارس بمدارس الصحن الثمان، وهي للتعليم العالي المتكامل في مرافقه وخدماته لطلاب العلم أشبه ما يكون بالمدينة الجامعية.

١٤) هو تاسع السلاطين العثمانيين (٩١٨ ـ ٩٢٦هـ/ ١٥١٢ ـ ١٥٢٠م)، الملقب بـ/ "ياوز" أي القاطع. وفي عهده تم التغلب على سورية ومصر إثر واقعة مرج دابق.

**) "قاضي عسكر" أو "قاضيعسكر" كان لقباً علمياً كبيراً في الدولة العثمانية، فقد كانت الدولة العثمانية مقسمة إلى منطقتين كبيرتين من هذه الوجهة هي الأناضول والروملي (أي بلاد الروم) وكان يعيّن على كلّ منهما قاضٍ للعسكر [عن معجم صفصافي ٢٣٦]، وهذا يشبه منصب قاضي القضاة عند العرب.

١٥) هو سليمان الأول (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م) عاشر السلاطين العثمانيين، وعهده هو العهد الذهبي في تاريخ الدولة العثمانية إذ ازدهرت العلوم والفنون والآداب، واستبحر العمران، وارتقت الدولة في جميع مرافقها.

١٦) الشقائق النعمانية ٢٢٧.

١٧) الفوائد البهية في تراجم الحنفية ٢١.

١٨) المصدر السابق ٢٢.

١٩) الشقائق النعمانية ٢٢٧.

٢٠) عنوانه "تغيير التنقيح (بالتنقيح)" وتنقيح الأصول لعبد الله ابن مسعود البخاري الحنفي المتوفى سنة ٧٢٧هـ (عن حاجي خليفة، كشف الظنون ١/٤٩٩).

٢١) هو كتاب: "التلويح في كشف حقائق التنقيح" لسعد الدين التفتازاني. المطبعة الخيرية بالقاهرة ١٣٠٤هـ.

٢٢) انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية لتقي الدين عبد القادر التميمي (ت ١٠٠٥هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو. القاهرة، ١٩٧٠م. الجزء الأول ص ٤١١.

٢٣) انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وانواعها، تحقيق محمد احمد جاد المولى وآخرين (القاهرة عيسى البابي الحلبي، د.ت) ١/٢٥. وطاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة (حيدر آباد الدكن بالهند؛ دار المعارف العثمانية ط١، ١٩٦٣م. ١/١٠٠. ويعتبر ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) من أشهر مَنْ أولوا هذا الجانب حقه من الاهتمام فهو في كتابيه المجمل والمقاييس ـ على مايرى عبد السلام هارون ـ: "قد بلغ الغاية في الحذق باللغة، وتكنه أسرارها، وفهم أصولها. إذ يردّ مفردات كلّ مادة من مواد اللغة إلى أصولها المعنوية المشتركة فلا يكاد يخطئه التوفيق" (مقدمة تحقيق معجم المقاييس القاهرة، البابي الحلبي، ٦٦ ـ ١٣٧١هـ) ص ٢٣).

٢٤) وعلم المفردات يقابل في الدرس الحديث علم الدلالة SEMANTICS وهو يعنى بدراسة اللغة من حيث إنها كلمات تدلّ على معانٍ موضوعها علم الدلالة. ولعلم الدلالة منهجه ووسائله فهو يعتمد على دراسة الصوت، وعلى الدراسة النحوية، ولكنه يُدخل في اعتباره عناصر غير لغوية كشخصية المتكلم وشخصية السامعين.. وظروف الكلام. (السعران، محمود. علم اللغة للقارئ العربي / القاهرة، ١٩٦٤، ص ٨٣).

٢٥) دلائل الإعجاز للجرجاني تحقيق محمد رشيد رضا/ القاهرة: مكتبة

القاهرة طبعة ١٣٨١هـ / ١٩٦١م).

٢٦) دلائل الاعجاز، ص ٦١.

٢٧) المصدر السابق، ص ٣٩.

٢٨) أسس علم اللغة العربية لمحمود فهمي حجازي، (القاهرة: دار الثقافة، الطبعة الاولى، ١٩٧٨م) ص ٣٠١ (بتصرف). وللمزيد انظر: التنمية اللغوية في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، من منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، صدر في تونس سنة ١٩٨٢، في اطار جهود اللجنة الدائمة للرصيد اللغوي في المغرب العربي.

من قضايا المعجمية العربية المعاصرة، من محاضرات الندوة العلمية الدولية التي تنظمها جمعية المعجمية العربية بتونس عام ١٩٨٦ بيروت، مكتبة لبنان ١٩٨٦، أحمد شفيق الخطيب (ص ١٨ وما بعدها) قضايا أساسية في الترجمة. دراسات اعدها بتكليف من المكتب مجموعة الهندسة الاجتماعية، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، سنة ١٩٨٥م، الرياض، مطبعة المكتب.

٢٩) انظر ايضاً مادة (جمع) في معجم اللغة العربية المعاصرة المكتوبة. هانزفير وملتون كودان، ط٣، بيروت، ١٩٧٤م.

٣٠) ولكن الدكتور مصطفى ناصف في كتابه (نظرية المعنى في النقد العربي، القاهرة، دار القلم، الطبعة الاولى، ١٩٦٥، ص ٧) يرى عكس ذلك فهو يقول: "مايزال "المعنى" من الأمور المهملة التي عزف عنها الدارسون المحدثون لصعوبتها، وحاجتها الى دراسات كثيرة متفرقة في الفلسفة واللغة وفروع أخرى كثيرة من الثقافة العربية، وقد اكتفى الدارسون المحدثون بترديد بعض القضايا من بينها أن النحو العربي عامة يدرس اللغة على أساس منهج غير سليم، وأن النحو لا يكتفي بوصف الظاهرة بل يروح يبحث في تعليلها. وكثرت الاعتراضات الموجهة الى المنهج، اما وصف هذا المنهج نفسه أو تفسيره، وبعبارة اخرى تصور الباحثين المتقدمين لمسألة المعنى فقد أهمل ــ فيما اعرف ــ اهمالاً لا يمكن الدفاع عنه بسهولة، ونتج عن ذلك أنّ صلتنا العاطفية بجانب كبير من التراث تعرضت لمايشبه التفكك"

٣١) المزهر في علوم اللغة وانواعها، ص ٥٩ من الجزء الأول.

٣٢) يُعدّ ابو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) أول مَنْ أشار الى ذلك اشارة خاطفة، فهو يقول في (كتاب الصناعتين تحقيق وضبط محمد عبد السلام هارون، القاهرة، البابي الحلبي، ٦٦ ــ ١٣٧١هـ) ص ٧: "الفصاحة والبلاغة ترجعان إلى أصل واحد، وإن اختلف أصلاهما لأن كلّ واحد منهما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له".

٣٣) دلائل الإعجاز، ص ١٨٣.

٣٤) دلائل الإعجاز، ص ٣١.

٣٥) المصدر السابق، المكان نفسه. وانظر المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر (طبعة الحوفي) ١/ ٣٨٤. وبدوي طبانة، القاهرة: مكتبة نهضة مصر ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م واسرار البلاغة للجرجاني ــ تحقيق حـ ريتر/ استانبول: مطبعة وزارة المعارف ١٩٥٤م).

٣٦) انظر دلائل الإعجاز (باب اللفظ والنظم ــ كون النظم يتوخى معاني النحو) ص ٢٤٠ وما بعدها، وايضاً ص ٢٥٠ وما بعدها، وص ٢٥٥ ومابعدها.

٣٧) انظر تعليقنا على هذه الفقرة في قسم التحقيق.

٣٨) حقق الباحث بعض هذه الرسائل، وقد أفاد منها في تحقيق هذه الرسالة ودراستها.

٣٩) تختلف النسخ في تسمية عنوان الرسالة، ع: رسالة شريفة مقبولة في بيان أن صاحب علم المعاني يشارك اللغوي للمولى الكامل شمس الدين أحمد الشهير بابن كمال الوزير. س: هذه رسالة مرتبة في مشاركة صاحب المعاني اللغوي لابن كمال باشا.

٤٠) ع: باسمه سبحانه.

٤١) علم المعاني في حقيقته ــ وكما يراه ابن كمال ــ هو التطبيق العملي لنظرية النظم التي نادى بها عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، وخلاصتها: تعليق الكلام بعضه ببعض، وتوخي معاني النحو. وعرّف السكاكي (ت ٦٢٦هـ) علم المعاني بقوله: "هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" (مفتاح العلوم تحقيق زرزور (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م. ص٧٧

٤٢) سبق أن أوضحنا أن اللغوي ــ عند علمائنا المتقدمين ــ من يهتم

بدراسة مفردات اللغة وجمعها، وعمل المعاجم (انظر المزهر ١/ ٥٩).

٤٣) المفردات: هي الثروة اللغوية ودلالاتها الجزئية، ودراسة معاني المفردات يطلق عليه في الدرس اللغوي الحديث علم المعنى، أو علم الدلالة SEMANTICS.

٤٤) بالأصالة والفرعية، سقط من (س).

٤٥) ابن كمال يساوي بين مصطلحي الفصاحة والبلاغة، وهو على نفس الخط مع عبد القاهر الجرجاني صاحب نظرية النظم قوامها عدم التفرقة بين اللفظ والمعنى، ومن ثَمَّ بين الفصاحة والبلاغة. والفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان عنده بمعنى واحد.. وانما العبرة في حسن الأداء، وتمام المعنى، وموقع الكلمة في الجملة. يقول: "إن قصرنا صفة الفصاحة على كون اللفظ كذلك، وجعلناه المراد بها لزمنا أن نخرج الفصاحة من حيز البلاغة، ومن أن تكون نظيرة لها" (دلائل الاعجاز، ص ٤).

٤٦) وعدم فصاحتها، سقط من (س).

٤٧) يقول ابن الأثير في المثل السائر ١/ ٢٨٨: "أسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية، وإنما تُوخذ منهم مسألة نحوية أو تصريفية، أو نقل كلمة لغوية، وما جرى هذا المجرى، وأما أسرار الفصاحة فلها قوم مخصوصون بها: لأن: "فن الفصاحة والبلاغة غيرُ فن النحو والإعراب" (المثل السائر ١/ ٣٨٣) وقد خَلص إلى أنّ "النحاة لا فُتيا لهم في مواضع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارها من حيث إنهم نحاة" (المثل السائر ٢/ ١٦٤).

٤٨) س: كلام، تحريف.

٤٩) انظر الفرق بين الجائز والحسن (المثل السائر ١/ ٣٥٨ ـ ٣٦٠).

٥٠) عبد القاهر، سقط من (ع).

٥١) دلائل الاعجاز، ص ٣٣.

٥٢) ع: بذلك، تحريف.

٥٣) س: تُرى، وما أثبتناه من (ع) والكتاب المطبوع.

٥٤) توحشك، سقط من (ع).

٥٥) وضْعٌ: (بضم الواو وسكون الضاد) وربما كان الأنسب أن تقرأ العبارة: (قد لا يكون وضع ـ بكسر الضاد ـ لمعنى من المعاني)، وانظر رسالة ابن كمال بعنوان: أنّ اللفظ قد يوضع لمعنىً مقيد بقيد ويعمل الباحث على تحقيق هذه الرسالة.

٥٦) الاتباع: "أن يتفق لفظان متتاليان في الوزن والرويّ بقصد تقوية الكلام، وقد يكون للثاني معنىً كما في حيّاك الله وبيّاك"، فبياك: أضحكك أو قربك. قد لا يكون له معنى كما في "حَسَن بَسَن".

وقد يكون بمعنى الأول مثل "ضالّ تالّ"، فالتال: الذي يَتِلُّ صاحبَه أي يصرعه كأنه يَغويه فيلقيه في هَلَكَة لا ينجو منها.." (معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص ١٠).

٥٧) وفي اللسان (مادة د ج ج): "وفي حديث ابن عمر: رأى قوماً في الحاج لهم هيئة أنكرها، فقال: هؤلاء الداج وليسوا بالحاج".

٥٨) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي ١٣٩٢/ ١٩٧٢م، ١/ ٣٤٧ (في تفسير الآية ١٩٧ من سورة البقرة).

٥٩) والنصُّ في الصحاح: تاج العربية وصحاح اللغة للجوهري تحقيق احمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين ط ٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م (مادة دجج): " وهم الداجَّة ـ بتشديد الجيم ـ..الخ" وقد تصرف ابن كمال في عبارة الجوهري دون إخلال بالمعنى. والمُكارون: ـ بضم الميم ـ جمع مُكاري، أي مكري الدواب، ويغلب على الحمّار والبغال.

٦٠) ع: المكاري، تحريف.

٦١) بتخفيف الجيم.

٦٢) ع: إلما، تحريف.

٦٣) كذا في ع، س (انظر الهامش التالي).

٦٤) ع: فات تصحيف.

٦٥) س: العدمة، تحريف. هذا وقد ناقشت لجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين هذا الاستخدام ـ انعدم ـ واستعرضت ما ورد فيه من نصوص ووجهات نظر. وانتهت إلى جواز استعمال (انعدم الشيء)، وجاء في قرار اللجنة: "مع أنه ليس فيما تقدم نصٌّ صريح على صحة كلمة "انعدم" إلاّ أنه يمكن اجازتها، نظراً لاستعمالها منذ قرون،

وللحاجة إليها في المجالات العلمية" (كتاب الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية بالقاهرة اعداد محمد شوقي ومصطفى حجازي (القاهرة: الهيئة العامة... ١٩٧٧م) الجزء الأول، ص من ١٢ ــ ١٤).

٦٦) تصرف ابن كمال في عبارة الزمخشري بالزيادة والتوضيح (انظر: المفصّل في علم العربية، تحقيق محمد بدر الدين النعساني (بيروت، دار الجيل ط٢، دون تاريخ، ص ٢٨١)

٦٧) س: أوطاء، تحريف.

٦٨) س: انعدام.

٦٩) ع: عنه، تحريف.

٧٠) ساقط من اعتبار اللغوي غير ملتفت... المعاني سقط من (ع).

*) هذا غير مسلّم على اطلاقه، وإلاّ لجوّزنا اللحن المشهور بل فضلناه على الصواب المهجور. ويظهر أنّ المراد أنه أولى في بعض الأحوال لا مطلقاً كأن يحدّث العالِم العوام بالعامية وهي اللغة التي يفهمونها.

٧١) ع: اللغوي، تحريف.

٧٢) قابل بما ورد في المثل السائر لابن الأثير (٣٩/١)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مباحث علوم البلاغة متداخلة عند ابن الأثير، والبلاغة ترادف البيان، والبيان يتسع ليشمل المعاني والبديع، يقول: "موضوع النحو هو الالفاظ والمعاني، والنحويُّ يسأل عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية... وعلى هذا فموضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة. وصاحبه يُسألُ عن أحوالهما اللفظية والمعنوية. وهو والنحويّ ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغويّ، وتلك دلالة عامة. وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة الدلالة، وهي دلالة خاصة. والمراد بها أن على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب. ألا ترى أن النحويّ يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم مواقع إعرابه، ومع ذلك فإنه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة".

٧٣) علم، سقط من (س).

٧٤) قابل بمقولة عبد القاهر الجرجاني المشهورة: "واعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت (دلائل الإعجاز، ص ٥٥). وفي مفتاح العلوم للسكاكي ص٦: "وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان". ٧٥)

إن المتقدمين قد ميزوا بين مستويين للدراسة النحوية، وكان المستوى الأول يتمثل في رصد الصواب والخطأ في الأداء. وأما المستوى الثاني فيتجاوز هذا المجال إلى ناحية الجمال والابداع.

٧٦) على، سقط من (ع).

٧٧) انظر دلائل الاعجاز، فصول: (باب اللفظ والنظم ــ كون النظم يتوخى معاني النحو) ص ٢٤ وما بعدها، و: (باب تحرير القول في الإعجاز ــ الإعجاز ينظم الكلام) ص ٢٥٠ وما بعدها، و (الإعجاز ينظم الكم لا بالكلم المفردة) ص ٢٥٥ ومابعدها.

ولايضاح هذه الفكرة التي جاءت غامضة في رسالة ابن كمال نأخذ مثالاً من دلائل الاعجاز، يقول (ص ٥٩): "انظر إلى قول ابراهيم ابن العباس:

فلو إذ نبا دهرٌ وأنكرَ صاحبٌ وسُلط أعداءٌ وغابَ نصيرُ
تكون على الأهوازِ داري بنجوة ولكنْ مقادير جرتَ وأمورُ
وإني لأرجو بعد هذا محمداً لأفضل مايُرجى أخٌ ووزيرُ

فإنك ترى ماترى من الرونق.. ثم تتفق السبب في ذلك فتجده إنما كان من أجل تقديم الظرف الذي هو (إذ نبا) على عامله الذي هو (تكون)، ولم يقل (كان). ثم إنّه نكّر (الدهر).. ثم ساق هذا التنكير في جميع ما أتى بعده.... فأنت ترى في البيتين الأولين شيئاً غير الذي عددته لك يجعله حسناً في النظم، وكلّه من معاني النحو كما ترى. وهكذا السبيل أبداً في كل حسن ومزية رأيتهما قد نسبا إلى النظم".

ومنهج عبد القاهر مزيج من النحو والمعاني، وطريقته في فهم النحو لا تقف عند الحكم في الصحة والخطأ. بل يتجاوز ذلك لتعليل الجودة وعدمها، وهنا يراها في التقديم والتأخير...، والنظم عند عبد القاهر: "ينتقي من (علم النحو) خالصه ولبه" (دلائل الاعجاز، ص ٨٥).

٧٨) تعبير (الكشاف) مفصّل لما اجمله عبد القاهر الجرجاني في كتابيه (اسرار البلاغة) و (دلائل الاعجاز). وقد سلك الزمخشري في بيان جمال الاسلوب، والنظم القرآني مسلك الجرجاني واتبع خطاه (انظر الكشاف ١٢٠/٢ في تفسيره الآية ١٥٠ من سورة الأعراف، و ٤٦٧/٢ في تفسيره الآية ١٠١ من سورة الإسراء.

٧٩) أي، العارفون بمرامي الكلام، وقد عبّر السّكاكي بـ: "تراكيب

الكلام الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق.. وأعني بالفهم فهم ذي الفطرة" (المفتاح، ص ٦١) وضرب مثلاً كالفرق بين قولنا: (إنّ زيداً منطلقٌ) و (زيدٌ منطلق)، فالعارف بصياغة الكلام يدرك أن التركيب الأول للتأكيد، والثاني لمجرد القصد إلى الإخبار.

٨٠) وعبارة السكاكي: "وأعني بخاصيّة التركيب ما يسبق إلى الفهم عن سماع ذلك التركيب جارياً مجرى اللازم له لكونه صادراً عن البليغ، لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو، أو لازماً لما هو حيناً" (المفتاح، ص ٦١).

٨١) مفتاح العلوم، ص ٦.

٨٢) ع، خطرت.

٨٣) لقد ساوى السكاكي (ت ٦٢٦هـ) بين عمل البلاغي وعمل صاحب الاستدلال. وكانت لنظرته إلى البلاغة هذه النظرة الفلسفية أثر في إعاقة نموها، وتحويل الدرس البلاغي فيها إلى منحى" بعيد عن الجانب الذوقي والجمالي.

٨٤) س: النحو، خطأ.

٨٥) في نسخة (ع): "فصيحة التي لا مزية في نظمه عن الأول دون الثاني"، زيادة من الناسخ لا معنى لها.

٨٦) موضوع علم النحو كما جاء في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١/١٧: اللفظ الموضوع باعتبار هيئته التركيبية وتأديتها المعاني الأصلية" والغرض منه: الاحتراز عن الخطأ في التأليف والغرض منه: الاحتراز عن الخطأ في التأليف والاقتدار على فهمه والافهام به (انظر الخصائص ١/٣٤، مفتاح العلوم، ص ٧٥).

٨٧) الواقع أن البلاغيين يحاولون استغلال الخروج عن مقتضيات الأصل إلى مقتضيات المقال استغلالاً فنياً، بينما يحاول النحاة تقديم صورة مثالية كاملة للغة، فإذ لم تسعفهم العبارة الظاهرة في النص عمدوا إلى تقدير العامل، أو التأويل. وهو ما عرف ــ أحياناً ــ في الدرس النحويّ بالعامل، أو ردّ الاشياء إلى اصولها تعليلاً للسبب المؤثر في وجود شكل إعرابي معين. يقول تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٥: "لقد اكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيراً للعلاقات النحوية، أو ــ بعبارة أخرى ــ باعتبار مناط (التّعليق) وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمَحلّ الإعرابيّ" (انظر ايضاً: الخصائص لابن جني تح: محمد علي النجار، (القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦م). ١/١٦١ و ٣/٩٩، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، حيدر آباد الدكن بالهند: دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٥٩هـ).

٨٨) من مظاهر اتحاد العلمين ما نجده من نزعة المثالية عند كليهما في مسألة (المغايرة)، فقد نظر النحويون إلى ضرورة وجود (العامل) حرصاً على عدم الخروج عن الأصل. أما البلاغيون فقد اتخذوا (المغايرة) وسيلة للنزوع إلى المثالية. ومن ذلك مباحثهم في بلاغة الحذف، والتقديم والتأخير، والايجاز والاطناب.. وغيرها، أو بمعنى آخر لقد حرص النحاة على اطراد القاعدة واعتبار كلّ ماعداها شاذاً أو ضرورة، ولا ينبغي أنْ يقاس عليه أويُعْتَدّ به. والبلاغيون في الجانب الآخر اعتبروا (المغايرة) والا نحراف عن القواعد المثالية إنما هو خروج يحافظ على مثالية الدلالة، وقد جعلوه هدفاً يسعون إليه إذ به تبلغ الصورة البيانية غايتها.. حتى نجد أحياناً أن قيمة الاسلوب تُقاس بمقدار خروجه على مقتضى المقام الظاهر إلى الدرجة التي عدّه ابن جنيّ من ضمن اساليب "شجاعة العربية" (الخصائص ١/١٥٢، ٢/ ٤٤٦ ــ ٤٤٧)، بل قد يأتي هذا الخروج لضرورة المحافظة على مثالية الدلالة، ومن ذلك تفسيرهم قوله تعالى: (فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض) الكهف ٧٧، فاذا كان (يريد) فعلاً لا يصح بمعيار النحو أن يسند إلاّ إلى كائن ذي ارادة!! لذا لجدنا مضطرين لتأويله من باب الاتساع في الدلالة المجازية، وهو ما ينطبق على (سؤال القرية) في قوله تعالى: (واسأل القرية) يوسف ٨٢؛ و (نجيناه من القرية التي كانت تعمل الخبائث) الأنبياء ٧٤؛ و (ربِّ إني وهَنَ العظم مني) مريم ٤. وهذه استعارات شهيرة كما يقول الشريف الرضي. وهي من باب (إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل في الحقيقة) كما يقول ابن فارس (الصاحبي ١٧٩).

٨٩) هذا ردّ على قول بعض شُراح (المفتاح) للسكاكي، ولم اهتد إلى مظانه فيما رجعت إليه فضلاً عن عدم وجوده في (المفتاح).

٩٠) انظر دلائل الاعجاز (ص ٤) حيث ذكر في معرض حديثه عن منزلة علم البيان بين العلوم، وانكار بعضهم حقسه.. "..ودخل على الناس من الغلط في معناه ما دخل عليهم فيه، فقد سبقت إلى نفوسهم اعتقادات فاسدة وظنون ردية، وركبهم جهل عظيم، وخطأ فاحش.. يقول قائلهم: إنما هو خبر واستخبار، وأمر ونهي ولكلّ من ذلك لفظ قد وضع لـه..))

٩١) أيْ علم البلاغة، والمعروف أن مصطلحات البلاغة لم تستقر إلاّ على يدي السكاكي والقزويني. وقد مّر بنا أن عبد القاهر الجرجاني كان يتسع في علم البيان ليشمل مباحث المعاني وبعض البديع، وكذلك ابـن الأثير (هامش ٢ بحثنا هذا).

٩٢) نقل صاحب المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية الشيخ حمزة فتح الله (القاهرة المطبعة الاميرية، الطبعة الأولى ١٩٠٩م)(١/١٨) عن السابقين من أن علوم الأدب أو علوم العربية اثنا عشر، بعضها أصول وبعضها فروع، أما الأصول فهي: علم اللغة. علم الصرف. علم الاشتقاق. علم النحو. علم المعاني. علم البيان. علم العروض. علم القافية.. والعلوم الفروع هي: علم الخط. قرض الشعر (ويراد به النظر في احوال الكلمات لا من حيث الوزن والقافية، وإنما من حيث الحسن والقبح وما إلى ذلك). علم انشاء النثر. علم المحاضرات.

٩٣) ع: علم الأصول.

٩٤) س: ينادي، ع: يهادى.. كلاهما تحريف.

٩٥) س: سورهم، ع: تقويهم.. كلاهما تحريف

٩٦) س: يالمنادي، تصحيف.

٩٧) المتصلف: من أصلفه: أبغضه، أي المبغض للحق. والصَّليفُ: المكثر مدح نفسه ولا خير عنده. والصلف عند العامة: قلة الحياء والادعاء بأكثر مما فيه (معجم متن اللغة للشيخ احمد رضا (موسوعة لغوية حديثة)، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.

٩٨) انظر دلائل الاعجاز (ص٤)، وقد وردت فيه العبارة التالية في معرض حديثه عن علم البيان: "إلاّ إنك لن ترى نوعاً من العلم قد لقي من الضيم مالقيه، وفني من الحيف بما مُني به..))

٩٩) س: مدلولات، خطأ.

١٠٠) س: اللغوي، خطأ.

١٠١) لعل الأنسب أن تُقرأ: إذا

١٠٢) س: المقام، خطأ.

١٠٣) المشاركة، سقط من (ع).

١٠٤) وإنما قلنا من جهة أخرى، سقط من (س).

١٠٥) س: ذاته، خطأ.

١٠٦) ع: أنفس، تحريف. وسقط من (س).

١٠٧) ع: وظيفته، تصحيف. وخلاصة ما يريد أن يؤكده (ابن كمال) هو أنّ الألفاظ في أصل وضعها اللغوي تشير إلى أشياء معروفة لدينا قبل توظيفها اللغوي، وليس بالضرورة أن لا تحيد هذه الألفاظ عن أصل معناها، بل إن السياق يضفي عليها معنىً جديداً بما يقتضيه من علاقات سابقة ولاحقة. وأن كلاً من المعنى المعجمي، والتوظيف النحوي ليسا إلاّ مسائل لدى البلاغي لتحقيق غاية النظم. (راجع في هذه المسألة ما جاء في دلائل الاعجاز: باب (النظم يتحد في الوضع ويدق فيه الصنع، ص ٦٤ ــ ٧٢). وباب (سبب وضع مفردات اللغة وحكمته، ص ٣٥٣ ــ ٤٥٤).

١٠٨) س: وهو.

١٠٩) أي علمي النحو واللغة. ولبيان العلاقة بين اللغة والنحو، أقول: (اللغة): اسم للجنس وللكلام المنطوق أو المكتوب، و (النحو) يعني العلم الذي يقيّد ذلك الكلام بقوانين وأحكام خاصّة، وكلاهما يعتمد على الآخر، فليس ثمة لغة بلا نحو، ويستحيل أن يقوم نحو بلا لغة (عن مصطلحات النحو للقوزي، ص٥).

١١٠) في: سقط من (س).

١١١) من: سقط من (ع).

١١٢) س: أو أن، تحريف.

١١٣) اسم: سقط من (س).

١١٤) ع: اساره، تصحيف.

١١٥) كقولك هذا وذلك وذاك، سقط من (س).

١١٦) س: لقصدها، تحريف.

١١٧) س: مناسبته.

١١٨) لقد سبق القول في (المغايرة) في الهوامش السابقة فلينظر في

مواضعه. وانظر للمزيد (المفتاح، ص ٢١٧).
١١٩) س: لم، تحريف.
١٢٠) ع: يشمل، تحريف.
١٢١) في الأصل المخطوط: عن.
١٢٢) ما: سقط من (ع).
١٢٣) العلمين: سقط من (س).
١٢٤) س: يكن، تصحيف.
١٢٥) س: أن، تحريف.
١٢٦) أي صاحب علم المحاضرة، والعبارات في هذا الجزء من الرسالة فيها قصور، يتسم بالطابع المنطقي مع قليل من الشواهد. ولكن عبارته خلو من المحسنات البديعية والاسجاع المتكلفة، وهو الأسلوب السائد في عصره.
١٢٧) س: لازم، تحريف.
١٢٨) س: كما، تحريف.
١٢٩) أي ملكة الاستحضار للمواد المناسبة للمواد المناسبة لكلّ واحد من مقام الجد والهزل والمدح والذّم والشكر..الخ على ما سبق بيانه.
١٣٠) س: أصناف الناسخ كلمة (محاضر) بعد المحاضرة. وهذه الإضافة تغيّر المعنى كلية. وعبارة (فرأس مال المحاضر هو) سقط من (س).
١٣١) العبارة من (معرفة) إلى (الفروق)، سقط من (س).
١٣٢) س: بيت، تحريف.
١٣٣) بخلاف، سقط من (س).
١٣٤) ع: تمتاز.
١٣٥) بعض، سقط من (س).
١٣٦) س: السليقة، تحريف.
١٣٧) س: غير، خطأ.
١٣٨) س: نظرها، تحريف. نظراً: سقط من (ع).
١٣٩) س: تحصيل، خطأ.
١٤٠) المعرفة، سقط من (س).
١٤١) وصاحب علم المحاضرة، سقط من (س).
١٤٢) س: عرفنا، تحريف.
١٤٣) س: المذكورين، خطأ.
١٤٤) ع: بليغاً.
١٤٥) فكذلك العالم بذينك العلمين لا يلزم أن يكون بليغاً سقط من (ع).
١٤٦) معجم الصحاح (مادة ق رض) ١١٠١/٣.
١٤٧) ذهب، سقط من (ع).
١٤٨) كلّ: سقط من (س).
١٤٩) س: القرض، تحريف.
١٥٠) نسبه صاحب الصحاح الى عبيد بن الأبرص. والقَريض: الشِعْر (بكسر الشين وسكون العين)، وهو أيضاً: مايَرِدُّهُ البعير من جِرّته (بكسر الجيم).
١٥١) س: القصة، تصحيف. والغُصَّة: بضم الغين وفتح الصاد االمشددة. والجَرض بالتحريك.
١٥٢) س: يعص، تصحيف. ويُغَصُّ (بضم الياء وتفتح).
١٥٣) وقوله: (حَالَ الجَريضُ دونَ القريض)، مَثَلٌ يقال لكل أمرٍ كان مقدوراً عليه فحيل دونه. (الفاخر ٢٥٠، جمهرة الأمثال ٣٥٩/١).
١٥٤) س: القرض، تحريض.
١٥٥) ع: كعرينه، س: العربية (كلاهما تحريض).
١٥٦) ع: فهي، تحريض.
١٥٧) المنثور: سقط من (ع).
١٥٨) س: علم.
١٥٩) س: بالراحة المضمار، خطأ.
١٦٠) المعتبرة، سقط من (س).
١٦١) س: العلمين.
١٦٢) س: يتناول، تحريف.
١٦٣) س: علم.
١٦٤) وفي نهاية نسخة (س): قد تم الكلام، الحمد لله على التمام، والصلاة والسلام على محمد سيد الأنام، وعلى آله الكرام وأصحابه